مظاهر الفساد وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية
بحث اجتماعي ميداني

إعداد

الباحثة / أمنية أحمد شحاته مصطفى

باحثة دكتوراه في الآداب تخصص/ علم اجتماع الاقتصادي

كلية الآداب- جامعة أسيوط

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٢/٤/٢٧م

تاريخ القبول: ٥/ ٥/٢٠٢٢م

ملخص:

يعد الفساد من أخطر المشكلات التي تعوق التنمية الاقتصادية وتؤثر سلبًا على المجتمع وأخلاقيات أفراده فهو ليس مشكلة اقتصادية فحسب وإنما هو أكبر من ذلك فهو في الأساس مشكلة مجتمعية، تهدف الدراسة إلى التعرف على "مظاهر الفساد وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية". وتم استخدام المنهج الوصفي، ومنهج المسح الاجتماعي وأداة الاستبانة.

ويمكن القول بأن الفساد بكافة أشكاله ومظاهره يعد واقعًا ماديًا ملموسًا وحقيقة تاريخية واجتماعية واضحة.

وبتفشي ثقافة الفساد نصبح أمام كارثة مجتمعية بكل ما تحمله الكلمة من معنى نظرًا لما يترتب عليه من آثار سلبية وخيمة على كافة مناحي الحياة.

من أجل ذلك كان من الضروري الوقوف والتصدي لهذه المشكلة الخطيرة ... الفساد، بهدف الحد منها والقضاء عليها.

الكلمات المفتاحية: مظاهر؛ الفساد؛ التنمية الاقتصادية

النتائج العامة للدراسة:

كشفت الدراسة عن أهم اشكال الفساد المنتشرة في المجتمع والتي كان من أبرزها الفساد المالي، الفساد الإداري، الفساد الأخلاقي، والفساد الاجتماعي.

كشفت نتائج الدراسة عن أكثر مظاهر الفساد المنتشرة في المجتمع والتي كان من أبرزها الرشوة، المحاباة والمحسوبية والوساطة، التهرب الضريبي والجمركي، والتعدي على الأموال العامة من سرقة واختلاس.

كشفت نتائج الدراسة عن تعدد وتنوع الأسباب المؤدية للفساد في المجتمع والتي يمكن تلخيصها في المعادلة الآتية: الفساد – تدني الأجور والمرتبات – ضعف الوازع الديني– انعدام الرقابة والمسالة –عدم وجود قوانين رادعة للفساد– الطمع والرغبة السريعة في الثراء – كثرة الروتين والتعقيدات – عدم الاكتراث والاهتمام بالقوانين– تدني القيم الأخلاقية.

أثبتت نتائج الدراسة أن هناك آثار سلبية ووخيمة للفساد على المجتمع تتمثل أهمها في إعاقة التنمية الاقتصادية، ضعف الاستثمار المحلي والأجنبي، خفض الإيرادات العامة، عجز في الموازنة العامة، ارتفاع مستوى التضخم، تدهور القيم الأخلاقية، زيادة الأغنياء غني وزيادة الفقراء فقرًا، زيادة معدلات البطالة والفقر، وانتشار الجريمة.

كشفت نتائج الدراسة عن أكثر السبل للحد من الفساد والعمل على مكافحته والتي كان من أهمها نص قوانين رادعة للفساد وتطبيقها، تفعيل الرقابة والمتابعة والمساءلة، ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية، الحد من الروتين والتعقيدات.

كشفت نتائج الدراسة عن ضعف تطبيق الشفافية والرقابة والمساءلة والنزاهة في المؤسسات الحكومية.

تمهيد:

الفساد مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته، وتعد المؤسسات والقطاعات سواء أكانت الحكومية أم الخاصة بيئة خصبة لانتشار الفساد، بل لا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات قديمها وحديثها من وجود مؤشرات لمختلف مظاهر الفساد ويتضح ذلك من تأثيراته الكبيرة في السلوك الفردي والأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي والأداء الإداري، إذ أن النتائج المدمرة والآثار المترتبة لتفشي هذه الظاهرة باتت تطال كل مقومات الحياة ولعموم أبناء الشعب، فتهدر الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل أداء المسئوليات وإنجاز الوظائف والخدمات، وبالتالي تشكل منظومة تخريب وإفساد تسبب مزيداً من التأخير في عملية البناء والتقدم ليس في الميدان الاقتصادي والمالي فحسب، بل في الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية، لتشمل كافة مؤسسات ودوائر الخدمات العامة ذات العلاقة المباشرة واليومية مع حياة الناس، ومن هنا حازت هذه الظاهرة على اهتمام كل المجتمعات والعديد من الباحثين والكتاب المتخصصين لمعرفة أسباب ومسببات هذه الظاهرة والحد منها[1]، وعليه ستقوم الباحثة في هذا الفصل بإلقاء نظرة شاملة لظاهرة الفساد من حيث المفاهيم والأسباب والأنواع والمظاهر المختلفة والآثار المترتبة عليها.

أولاً: مفهوم الفساد:

وتتجلى أهم تعريفات الفساد في:

- الفساد في اللغة مصدر فسَدَ يفسُد ويفسِد فَسَادًا وفسودًا، وهو نقيض الصلاح، والمفسدة: خلاف المصلحة، والاستفساد: خلاف الاستصلاح، ومن معانيه: التلف، والعطب، والاضطراب، والخلل، والجدب، والقحط.

- الفساد في الاصطلاح الشرعي هو خروج الشيء عن الاعتدال، قليلاً كان الخروج عنه أو كثيرًا، وهو نقيض الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس، والبدن، والأشياء

الخارجة عن الاستقامة، كما يعنى الفساد العدول عن الاستقامة إلى ضدها، وعرفه د/ سليمان الجريش فقال الفساد هو مخالفة الشرع قاصدًا، سواء أكانت المخالفة من الأعمال، أو الأقوال، أو الاعتقاد.(٢)

- ولغويًا، يشتق لفظ الفساد "Corruption" من الفعل اللاتيني "Rumpere" الذي يعني الكسر بمعنى أن شيئًا ما قد تم كسره، قد يكون هذا الشيء قاعدة سلوكية أو قاعدة إدارية، ويكون الكسر بهدف تحقيق منفعة يشترط أن تكون ناتجة بشكل مباشر من فعل الفساد، والإفساد هو نقيض الإصلاح، وهو جعل الشيء خارجًا عما ينبغي أن يكون عليه، وهو الاعتدال، والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح، والفساد أعم من الظلم، والفاسد والباطل سواء في الحكم.(٣)

- وعرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته.(٤)

وأخيرًا وأيًا كان التعريف الذي يوضع للفساد فإنه – حتى يكون تعريفًا ملائمًا – يجب أن يأخذ في الاعتبار الملاحظات الآتية:

- أن آليات الفساد تتم بصور عديدة مثل دفع الرشوة لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأعمال وقد يتم في شكل وضع اليد على المال العام أو تقديم الأقارب في مواقع متقدمة في الجهاز الوظيفي.

- أن الفساد ليس فقط خطيئة حكومية، بل أن القطاع الخاص متورط إلى حد كبير في معظم أشكال الفساد الحكومي.

- أن العلاقة الفاسدة عادة من يشترك فيها أكثر من طرف، أحدهما يحتاج إلى قرارات محددة والآخر يمكنه التأثير في هذه القرارات.

- إن أي عمل فاسد ينطوي بالضرورة على انتهاك للواجبات والالتزامات العامة.

- أن التصرفات والممارسات الفاسدة تتم دائمًا بالسرية ذلك لأنها تتم في إطار من الخديعة والغش والتحايل.[٥]

ثانياً: خصائص الفساد:

١- يتسم الفساد بالتنوع إذ لا يقتصر فحسب على الفساد في القطاع الحكومي أو العام بل يشمل أيضًا الفساد في القطاع الخاص، ومن هنا يمكن تصور خطورة هذا النوع من الفساد بالنظر للدور المتزايد الذي يضطلع به حاليًا القطاع الخاص في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وكما يوجد الفساد في مؤسسات الدولة الرسمية يمكن أيضًا تصور وجوده في مؤسسات المجتمع الأهلية، بل إنه كما يكون الفساد على الصعيد الوطني في المؤسسات والقطاعات الحكومية أو الخاصة أو الأهلية، فإنه أي – الفساد – قد يطول على الصعيد الدولي المؤسسات والمنظمات الدولية.

٢- يتسم الفساد بالمراوغة والتخفي، لهذا كان من الطبيعي أن يصنف ضمن ما يعرف بجرائم الكتمان.

٣- يتسم الفساد في الوقت الحاضر بطابعه عبر الوطني وقدرته على تجاوز الحدود بين الدول، إذ غدا ظاهرة دولية وهمًا عالميًا، بالإضافة إلى طابعه المحلي التقليدي، ويظهر ذلك واضحًا من خلال تهريب عوائد ومتحصلات الفساد من دولة الأصل أو المنشأ أي تلك التي ارتكبت في إقليمها جرائم الفساد إلى دول أخرى يتم فيها استثمار وتدوير هذه العوائد والمتحصلات، كما يمكن للفساد أن يستغل الكيانات الاقتصادية عبر الوطنية، وسهولة انتقال الأفراد والسلع والأموال والخدمات عبر حدود الدول، كل ذلك يشكل مناخًا مواتيًا لتفاقم ظاهرة الفساد وانتشار مظاهره.[٦]

٤- اشتراك أكثر من طرف في الفساد وذلك بسبب العلاقات التبادلية للمنافع والالتزامات بين أطراف العملية، إذ أن الفساد تعبير عن اتفاق إرادة صانع القرار مع إرادة أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة تخدم مصالحهم الفردية أولًا وأخيرًا.

وغالبًا ما تتم ممارسة الفساد عبر وسطاء مجهولين يلعبون الدور الرئيسي في تسهيل مهمة الطرفين دون أن يعرف أحدهما الآخر أو دون أن يتقابلا وجهًا لوجه. (٧)

ثالثاً: أنواع أو أشكال الفساد:

تتعدد وتتنوع أشكال الفساد كالآتي:

الفساد السياسي، الفساد الاقتصادي، الفساد الاجتماعي، الفساد الثقافي، الفساد البيئي، الفساد القضائي، الفساد الإداري، الفساد المالي، الفساد الأخلاقي.

وهناك تقسيمات أخر للفساد على الشكل التالي:

١- أنواع الفساد من حيث الحجم وتنقسم إلى الفساد الكبير، والفساد الصغير.

٢- أنواع الفساد من حيث الانتشار وينقسم إلى الفساد الدولي والفساد المحلي.

٣- أنواع الفساد من حيث الأفراد ينقسم إلى فساد القطاع العام، وفساد القطاع الخاص.

٤- أنواع الفساد حسب درجة التنظيم وينقسم إلى الفساد العرضي، الفساد المنتظم، والفساد الشامل.

٥- أنواع الفساد حسب طبيعة العلاقة بين طرفي الفساد وينقسم إلى الفساد القسري، والفساد التأمري.

رابعًا: مظاهر الفساد:

يظهر الفساد بصور متعددة يجمعها عامل مشترك يتمثل في إنها نتاج لاستغلال غير مشروع للوظيفةالعامة .[٨]

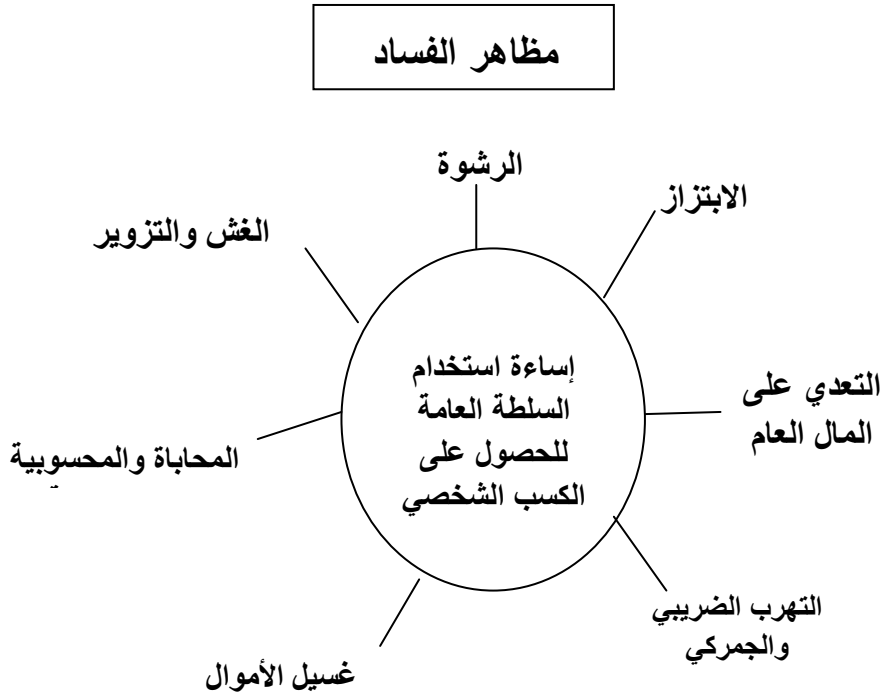

خامساً: أسباب الفساد

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات بالرغم من وجود شبه اجماع على كون هذه الظاهرة سلوكًا إنسانيًا سلبيًا تحركه المصلحة الذاتية، ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة التي تشكل في مجملها ما يسمى بمنظومة الفساد.

وبشكل عام يمكن إجمالي هذه الأسباب كما يلي:

الأسباب السياسية، الأسباب الاقتصادية، الأسباب الاجتماعية والثقافية، الأسباب الإدارية، الأسباب القانونية، الأسباب الدينية.

وتتلخص كل هذه الأسباب المؤدية للفساد في:

مثلث انتشار الفساد.

حيث يعتمد انتشار الفساد في مجتمع ما على ثلاث عوامل أساسية هي (الدافع– الفرص – المبررات) بمعنى:

١- وجود دوافع لارتكاب الفساد:

تتمثل أهم هذه الدوافع في وجود بيئة ضعيفة تُسهل من ارتكاب الفساد ونظام ديكتاتوري يتسم بعدم الشفافية، كما يؤدي انتشار الفقر والطمع والجشع والتسيب وانخفاض الحس الوطني والأخلاقي إلى توافر الدوافع لدى الأفراد للاستيلاء على المال العام بدون وجه حق.

٢-وجود فرص لارتكاب الفساد:

تأتي الفرص من ضعف نظم الرقابة والمتابعة من ناحية والإدارة المتسيبة من ناحية أخرى.

٣- وجود مبررات لارتكاب الفساد:

أخطر شيء في الفساد أنه ينتشر كالسرطان، ويصبح بعد ذلك شيء عادي لدى عدد كبير من الأفراد والعاملين في الجهاز الإداري للدولة.

ومن العرض السابق يمكن إبراز مثلث الفساد في الشكل الآتي [٩]:

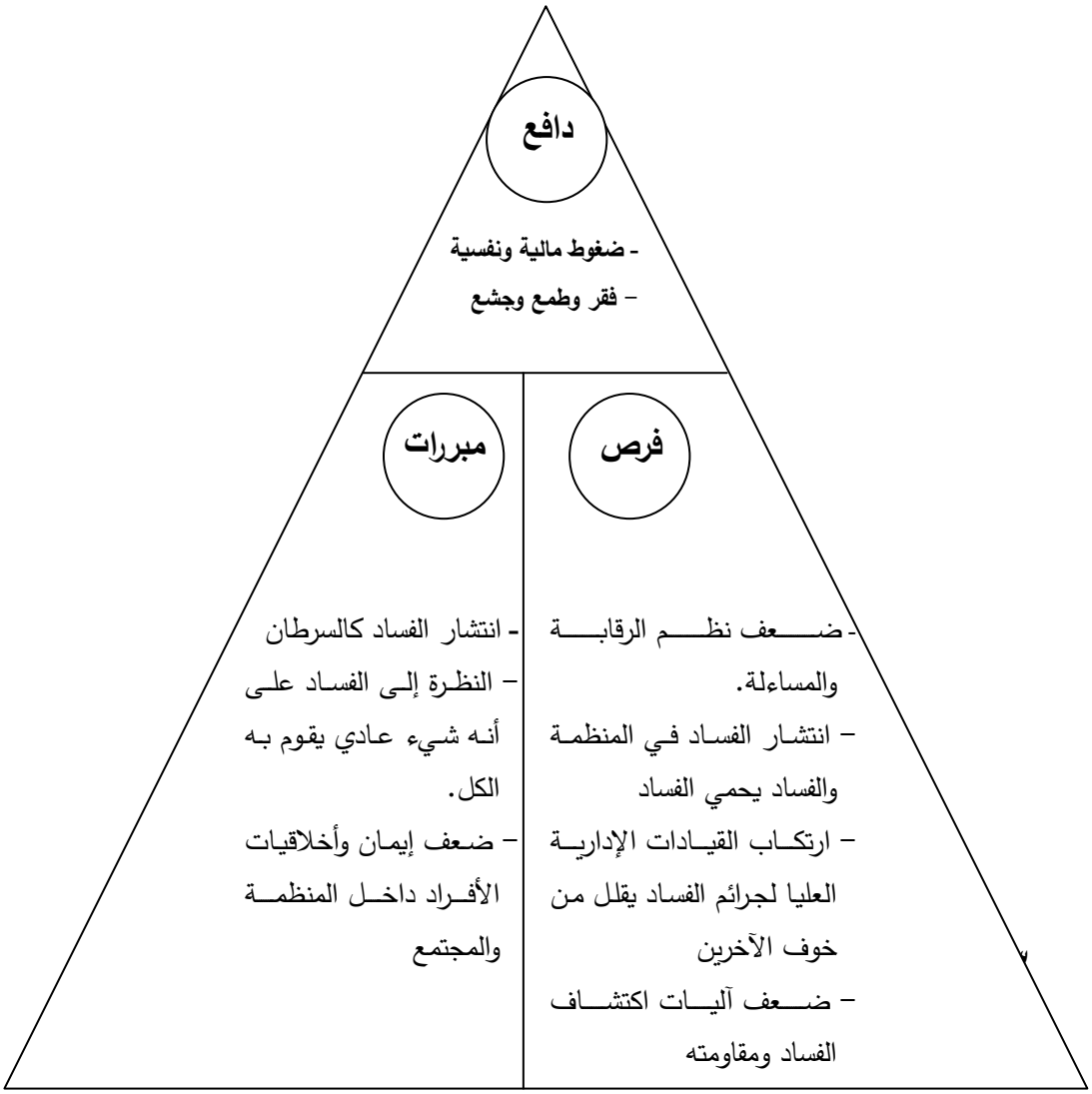

للفساد نتائج مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويمكن إجمال أهم هذه النتائج على النحو التالي:

١– يضعف الفساد من شرعية الدولة وسلطتها، ويمهد لحدوث اضطرابات وقلاقل تهدد الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة.

٢- يسئ الفساد لسمعة الدولة، ويقلص فرص حصولها على المساعدات والمعونات المالية، مما ينعكس سلباً على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- يوفر الفساد البيئة المناسبة لتقلد أشخاص لا يتمتعون بالكفاءة والخبرة وارتقائهم إلى المناصب العليا في النظام وهو ما ينعكس بدوره على أداء النظام.(١٠)

٤- انهيار التنمية الاقتصادية: حيث يعتبر الفساد أكبر عائق لعملية التنمية إذ يؤدي إلى استنفاذ الموارد، واختلالات في البنية الأساسية التي ترتكز عليها التنمية.

٥- يؤدي الفساد بجميع أشكاله إلى حدوث زيادة حقيقية وملموسة في معدلات البطالة والفقر، فيؤدي ظهور الفساد في أي بلد إلى تراجع المستويات الاجتماعية وتدني مستوى المعيشة، وزيادة في إعداد الفقراء المهمشين اجتماعيًا، كما يؤدي إلى تركيز الثروة في أيدي قلة في المجتمع ويحرم الجانب الأكبر من الانتفاع بموارد البلاد المالية.(١١)

٦- يؤدي الفساد إلى خفض الإيرادات العامة، حيث يتم ضياع جزء كبير من الموارد العامة بسبب استغلال النفوذ والتربح وتحقيق المصالح الخاصة، مثال ذلك ببيع الكثير من المشروعات المملوكة للدولة بأثمان بخس أضاعت على ميزانية الدولة مليارات الجنيهات وهذا يعد عاملًا رئيسيًا في خفض الإيرادات العامة.

٧- حدوث عجز شبه مستمر في الموازنة العامة للدولة، وما يترتب عليه من آثار سيئة تضر بالاقتصاد القومي عمومًا.(١٢)

٨- يؤدي إلى ضعف الاستثمار المحلي، والأجنبي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، كما يخلق جوًا من عدم الثقة، ويقلل من الحوافز المشجعة للاستثمارات.

٩- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرًا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب العامة.(١٣)

١٠- خلل في القيم الأخلاقية ومنظومة المبادئ السامية العليا في المجتمع وأخلاقيات العمل فيؤدي إلى تقليص القيم الإيجابية (قيم المصلحة العامة، قيم المشاركة، قيم الانتماء) وتنشأ بدلاً منها قيم وعادات وأعراف جديدة تتحكم بها وتديرها عقلية السوق والمنافع الخاصة الخاضعة لمعيار الكسب والجشع والطمع.(١٤)

الخاتمة

وخلاصة ما سبق يمكن القول بأن الفساد بكافة أشكاله ومظاهره يعد واقعًا ماديًا ملموسًا وحقيقة تاريخية واجتماعية واضحة.

وبتفشي ثقافة الفساد نصبح أمام كارثة مجتمعية بكل ما تحمله الكلمة من معنى نظرًا لما يترتب عليه من آثار سلبية وخيمة على كافة مناحي الحياة.

من أجل ذلك كان من الضروري الوقوف والتصدي لهذه المشكلة الخطيرة ... الفساد، بهدف الحد منها والقضاء عليها.

المراجع

(١) حسام سعدي الجميلي: الإعلام وظاهرة الفساد من منظور اجتماعي. ط١، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠١٦) ص١١.

(٢) محمد سعيد محمد الرملاوي: أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الإسلامي. ط١، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠١٣) ص ٩، ص ١٠.

(٣) عاطف وليم أندراوس ومحمد جلال خطاب: الفساد وأثره على فاعلية السياسة الجمركية. ط١، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠١٦) ص ١٦.

(٤) محمد إبراهيم الدسوقي علي: الفساد الإداري. (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٥)ص٦٨.

(٥) عبد الناصر حسبو السيد: التداعيات الاقتصادية للفساد المالي والاقتصادي (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١١) ص ٣٨.

(٦) سليمان عبد المنعم وأيمن عبد الخالق راشد: الفساد من التشخيص الاجتماعي إلى المواجهة القانونية- دليل تدريبي. ط١،(د.ب، بناء، ٢٠٠٩) ص٨، ص٩.

(٧) السيد محمد حسن الجوهري: الفساد الإداري وأثره على التنمية الاقتصادية – دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية. ط١، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،٢٠١٧)، ص ٦٧، ص ٦٨.

(٨) علي سكر عبود: تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري- دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، ال عدد١، ٢٠١٠، ص ١٢١.

(٩) ممدوح عبد العزيز رفاعي: الفساد الإداري والبيئي والمجتمعي. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي السادس عشر لإدارة الأزمات والكوارث، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤ – ٢٥ ديسمبر ٢٠١١م، ص ص ٨ – ١١.

(١٠) حسين محمد مصلح محمد: الإعلام ومكافحة الفساد. بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العاشر، كلية الحقوق، جامعة طنطا، في الفترة ٢٧ – ٢٨ أبريل ٢٠١٧، ص ١٥.

(١١) السيد محمد حسن الجوهري: مرجع سابق، ص ٢٤٤، ص ٢٤٩.

(١٢) عبد الناصر حسبو السيد: مرجع سابق، ص ١٠٩، ص ١١١.

(١٣) خالد رمضان عبد العال سلطان: جرائم الرشوة في عقود التجارة الدولية – دراسة مقارنة. ط١، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩) ص ٦.

(١٤) بدر محمد السيد القرار: الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري – دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، ط١، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠١٦) ص١١٠.